

أمن لبنان: خطة مطورة أم عود على بدء؟

أمين محمد حطيط

في العام 1982، وبعد ان استطاعت اسرائيل باجتياحها لبنان وصولاً الى بيروت، ان تخرج الجيش السوري الى الشمال والبقاع وان تنصب رئيساً للجمهورية يكون مستعداً لتسليم اسرائيل ما تريد في لبنان (وحصل ذلك في اتفاق 17 ايار 1983)، كان لا بد من اعادة هيكلة القوى العسكرية اللبنانية لتحفظ وتحمي العهد الجديد، بخياراته وقراراته.. وظهرت الحاجة الى من ينفذ العملية هذه، وكانت اميركا جاهزة طبعاً بفريق خبرائها (المئات من المارينز والامنيين) >> لتقديم هذه المساعدة << غير المجانية. ويذكر زملائي العسكريون، كيف اغدقت على لبنان التجهيزات العسكرية من عتاد وسلاح وذخيرة، بشكل لا سابق له، كما ولم يكن له لاحق، حتى نما الجيش اللبناني وبقيّة القوى الامنية بسرعة قياسية ولكن... على عقيدة لم يكن يألفها.. فإسرائيل لم تعد هي العدو لأن السلام معها قاب قوسين او ادنى، والاتفاق معها وتوقيعه مسألة وقت فقط... ومهمة القوى اذن تتمثل بقمع من يعارض، وضبط الجماعات المسلحة المقيمة او الوافدة المناهضة >> للعهد الجديد ومنجزاته <<... وكان هناك نجاح باهر في البناء... ولكن الفشل عند الاستعمال لهذه القوى كان اشد وادهى... اذ ما ان وجهت كتيبة منه الى بئر العبد لتقمع المعتصمين ضد اتفاقية 17 ايار حتى تفككت، وما ان استعمل لواء في الشحار الغربي حتى انحل، وما ان كانت محاولة لاقتحام بيروت والضاحية الجنوبية في شباط 1984 حتى انقسم الجيش، ألوية مذهبية وطائفية ومناطقية.. واذا بالبناء السريع يعقبه تفكك سريع، وتتعطل الدولة بتعطل اداتها العسكرية الى حد بات القرار الواجب اتخاذه في مجلس الوزراء يسوق عبر بدعة المراسيم الجواله طيلة ثلثي عهد رئيس الجمهورية.. فترة اغتيل خلالها رئيس الحكومة.. واستتبع تداعيات منعت من انتخاب رئيس جديد للجمهورية في العام 988.. هذه هي مفاعيل العقيدة الامنية التي فرضت على القوى الامنية ولم يوافق الشعب باغلبيته عليها... وكان اتفاق الطائف 1989،

وسلوك امني مناهض للفترة السابقة، فوضعت عقيدة عسكرية جديدة قوامها القول ان اسرائيل هي العدو، وان مهمة القوى منع الخطر والتهديد الاسرائيلي للبنان، وصديقنا من يساعدنا في ذلك.. فكانت سوريا طليعة من مد يد العون، وكانت المقاومة الداخلية للاحتلال الاسرائيلي ابرز من يرتاح لهذه العقيدة. تعاون الجميع: جيش سوري، وقوى مسلحة لبنانية، ومقاومة، على العمل بموجب تلك العقيدة.. ونجح الجميع، كل في مهمته، الجيش في ضبطه للامن، ودعمه للمقاومة وبناء الثقة العالية معها، والمقاومة في الانصراف الى قتال العدو الى ان اخرجته من معظم الجنوب.. واليوم تطرح المسألة من جديد، فيتنكر البعض للعقيدة العسكرية والامنية القائمة، والتي ذكرت منجزاتها اعلاه، ويبحثون عن خطة يضبطون بموجبها الامن المتردي حالياً والذي بات موضع شكوى المسؤول قبل المواطن.. وهنا وقع الخلط بين العقيدة بذاتها، كفكر ورؤية ووسائل، واسلوب عمل ضد عدو محتل او محتمل، وتنسيق مع صديق موثوق او قوى مساعدة... وبين سلوكيات بعض من اسندت اليهم مهام التنفيذ والتي كان فيها من السلبي ما لا يقبل ابداً وبكل المعايير... فكان خلط بين الاشخاص والعقيدة.. الى الحد الذي ابتكرت معه في لبنان عبارات لم تذكر يوماً في قاموس عسكري، وفقاً لما يشاء مطلقوها اعطاءها من مدلولات: <<النظام الامني>>، ونحن كما نعلم ووفقاً لما تستقر عليه الحال في العلم القانوني والعسكري، ان لكل دولة نظامها الامني الذي تحقق به اهدافها الوطنية، ويوكل امر هذا النظام الى اشخاص ميدانيين، هم القوى الامنية، يعملون بإمرة السلطة السياسية التي اقرت النظام (وفيه العقيدة) وتحت سلطة القانون الذي يتولى القضاء تطبيقه على الجميع (رجل امن او متجاوز) وبمواكبة اعلام ناقد وموجه، غير محرض او مثير للنعرات المزعجة للامن.. وقبل ان تعتمد الخطة الامنية او تغير العقيدة الامنية، او ننطلق في الاستعانة بخبرات اجنبية لبناء اجهزتنا الامنية وقوانا العسكرية، لا بد لنا من التذكير بامور اساسية:

- 1 وجوب الفصل بين العقيدة الامنية بذاتها، وسلوك بعض من ينفذها، وعقيدتنا التي يبحث عن بديل لها، ليست بالعقيمة حتى تلغى، والعودة الى مثيل لما سبقها ليس بالامر الموحى بالثقة والطمأنينة خاصة ان نتائجه ماثلة في الازهان، ثم لننتذكر ان حدودنا مع سوريا هي اربعة اضعاف حدودنا مع العدو الحقيقي للبنان، وان الوجدان الشعبي لثلاثي اللبنانيين على الاقل ان لم نقل اكثر،

لا يتقبل فكرة الاستبدال، فالعدو لديهم هو اسرائيل، اما من يعتقد بالعداء لسوريا، وباعماقه، فان نسبتهم في لبنان لا تتجاوز وفي اقصى الظروف، الخمس من الشعب...

2 وجوب الاستعانة بقوى تدريب وتأهيل او حتى رجال تقنيين نتفق معهم في الرؤية، والاهداف، لان المدرب او المحقق او التقني لا يمكن ان يقدم ما يساعدنا ضد مبادئه، او ضد حلفائه واصدقائه.

3 الجيش اللبناني اليوم متماسك على عقيدة التزمها عن قناعة، ومارسها بثقة واندفاع، من رأس الهرم الذي يثق به الجميع في الجيش وخارجه الى قاعدة الهرم العسكري.. ولم يسجل فيه يوماً منذ 14 سنة تأفف او تذمر او اعتراض على هذه العقيدة، وهذا الجيش لن يستطيع تقبل التبديل بسهولة لان تجارب الماضي ماثلة في ذهن افرادة، ونتائج الحاضر قائمة يفتخرون بها، ان اخرجنا استثناءات لا يمكن منعها بسهولة وفي ارقى الدول واعظمها شأنًا.

4 ان صيغة الامن ما قبل الطائف، وما قبل العقيدة الحالية، ادت الى تكبيد الخزينة 3 مليارات ليرة (اربعة مليارات دولار في حينه) كدفعة اولى، ولكنها لم تحقق امناً بل حصدنا نتائجها في البشر قتلاً وهجرة وتهجيراً، وفي الحجر والاقتصاد دماراً وركوداً، وفي النقد انهياراً، وفي النظام السياسي: تعطيلاً الى الحد الذي استبدلت فيه جلسات مجلس الوزراء بالمراسيم الجوالة، وتعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية في موعده الدستوري...

ان الخطة الامنية الناجعة التي يؤمل ان تحقق للبنان امناً، نراها منطلقة من تفاهم داخلي، لا استعلاء او الغاء ولا كيدية او تعسف او مواربة او ضغينة فيه، وتوجه صادق نحو سوريا، التي نصح فيليب حبيب (المبعوث الاجنبي في العام 1982) رئيس الجمهورية آنذاك بأن لا يعادياها، اذ بعد ان سألته عن طول الحدود معها واجابه، كانت النصيحة الشخصية من رجل ذي اصل لبناني وجنسية اميركية: ان العاقل لا يعادي من لدولته حدود معها بهذه المسافة، وهي متنفسه البري الوحيد الى الشرق.. ثم انطلق الى تفاهم مع الفلسطينيين، يطمأنهم الى حياة كريمة في المخيمات

دون ان يكونوا الهدف المقبل لعمل عسكري او فرض التوطين، ثم ضبط للاعلام الذي ينفخ بعضه يومياً بأبواق الويل والثبور وعظائم الامور والتخوين والتخويف، مجاناً في معظم ما يقول الحقيقة، والناس لا تطلب الا الحقيقة.. ونستمر على النظر الى اسرائيل بانها العدو الحقيقي الوحيد ليس للبنان فحسب بل للعرب والمسلمين... عندها يعمل ما لدينا من قوى امنية مدعومة بالجيش في ضبط الامن، ضد المخلين به، ولن يكونوا كثراً.. بل سيضبطون وتنجح قوانا الامنية والعسكرية وهي ذات الكفاءة العالية، كما نجحت وتلقي الاشباح المشكو منها في السجون... اما السير بعكس المنطق والواقع، فلن يحقق للبنان اماناً ولن يصل بأحد الى حد الطمأنينة في النفس، والمكان، والمنصب، ويبقى الكل خائفين، لشعورهم بانهم مهددون من... وهم؟... ام حقيقة؟...

(□) عميد ركن متقاعد